



﴿ بَرَقِيَّتَا ﴾

- تعميم -

سيدي صاحب السمو الملكي ولي العهد
نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع
نسخة لكل وزارة ومصالحة حكومية
وعلى كل جهة إبلاغ الجهات التابعة لها أو المرتبطة بها

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

أبعث لسموكم صورة من قرار مجلس الوزراء رقم (٢٨٦) بتاريخ
١٤٤٠/٥/٣٠هـ القاضي بالآتي: "من فصل من عمله بسبب انقطاعه عنه وثبت أنه كان
موقوفاً لدى الجهات الأمنية وأطلق سراحه ولم يصدر في حقه حكم يستوجب إنهاء
خدمته، فيسحب قرار فصله، ويعالج وضعه وفقاً لأحكام كف اليد في نظام الخدمة
المدنية ولوائحه التنفيذية. وذلك دون إخلال بما قضى به قرار مجلس الخدمة المدنية
رقم (١٠٩٧/١) بتاريخ ١٢/٩/١٤٢٦هـ".

وحيث تمت الموافقة الكريمة على القرار؛ أرجو تفضل سموكم بالأمر بإكمال اللازم
بموجبه، وتقبلوا سموكم أطيب تحياتي وتقديري.

رئيس الديوان الملكي



خالد بن عبدالرحمن العيسى



وزارة العمل والتنمية الاجتماعية

مكتب الوزير

وارد : 182611

التاريخ : 05 / 06 / 1440

المرفقات : 1 نسخة



9048578915850062



قرار رقم : (٢٨٦)

وتاريخ : ٣٠/٥/١٤٤٠هـ

قرارات مجلس الوزراء

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من الديوان الملكي برقم ٢٢٣٥٨ وتاريخ ١٣/٥/١٤٣٨هـ، المشتملة على خطاب وزارة التعليم رقم ١٠١٣٦٦ وتاريخ ١٨/٤/١٤٣٨هـ، في شأن دراسة موضوع المعلمين الذين يكونون أطرافاً في بعض القضايا الفكرية والأمنية وقضايا المخدرات.

وبعد الاطلاع على نظام الخدمة المدنية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٤٩) وتاريخ ١٠/٧/١٣٩٧هـ، وتعديلاته.

وبعد الاطلاع على نظام تأديب الموظفين ومذكرته التفسيرية، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧) وتاريخ ١/٢/١٣٩١هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (١/١٠٩٧) وتاريخ ١٢/٩/١٤٢٦هـ.

وبعد الاطلاع على المحضرين رقم (١٦٩) وتاريخ ٢٨/١/١٤٤٠هـ، ورقم (٦٠٠) وتاريخ ٤/٤/١٤٤٠هـ، والمذكرات رقم (١٤٨٧) وتاريخ ٢٢/١٢/١٤٣٨هـ، ورقم (٥٦٨) وتاريخ ١١/٥/١٤٣٩هـ، ورقم (١٤٠٧) وتاريخ ٢٥/١٠/١٤٣٩هـ، المعدة في هيئة الخبراء بمجلس الوزراء.

وبعد الاطلاع على برقية أمانة مجلس الشؤون السياسية والأمنية رقم (٤١٣٣) وتاريخ ٥/٨/١٤٣٩هـ.

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٢٧٢٦) وتاريخ ٢/٥/١٤٤٠هـ.

يقرر

من فصل من عمله بسبب انقطاعه عنه وثبت أنه كان موقوفاً لدى الجهات الأمنية وأطلق سراحه ولم يصدر في حقه حكم يستوجب إنهاء خدمته، فيسحب قرار فصله، ويعالج وضعه وفقاً لأحكام كف اليد في نظام الخدمة المدنية ولوائحه التنفيذية. وذلك دون إخلال بما قضى به قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (١/١٠٩٧) وتاريخ ١٢/٩/١٤٢٦هـ.

رئيس مجلس الوزراء